اقتصاد

ليبيون يقاطعون الدواجن والبيض

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أطلق عدد من النشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي حملات لمقاطعة الدواجن والبيض في ليبيا الغنية بالنفط بسبب ارتفاع أسعارها. وشملت حملة المقاطعة شعارات «قاطعوا الدجاج والبيض»، و«قاطع مش حتموت»، و«أرجوك لا تشترِ البيض». وفي هذا السياق، قال المواطن الليبي مسعود شفتر، أحد منظمي حملات المقاطعة لـ«العربي الجديد» إن الحملة بدأت في العاصمة طرابلس وتوسعت إلى مناطق أخرى، وذلك بسبب الارتفاع الجنوني لأسعار لحوم الدواجن الأكثر استهلاكاً لدى الشعب الليبي، حسب قوله. وأضاف المواطن الليبي أن أسعار كرتونة البيض كانت لا تتعدى 10,5 دنانير والآن قفزت إلى 22 دينارا، وهي أسعار لا تتناسب مع دخل المواطن. كما أشار المواطن سعيد شلابي (22 عاماً) إلى أن سلاح المقاطعة هو الأخير من أجل وضع حلّ لأسعار البيض ولحم الدواجن. من جانبه، أكد أحد منظمي الحملات مصعب الكريشكي لـ«العربي الجديد» أن الحملات سوف تقتصر على البيض ولحوم الدواجن، وأنها سوف تشمل سلعا أخرى من أجل انخفاض الأسعار إذا تواصلت موجات الغلاء. وأوضح أنّ الحملة انطلقت في مختلف أنحاء البلاد أول من أمس، مضيفاً أن هناك تجاوبا من بعض التجار الذين خفضوا سعر البيض في المحلات بنسبة وصلت إلى 30%.

وقال المواطن حسين الرحيبي (60 عاماً) إن المقاطعة أسلوب حضاري لرفض الاستغلال، لكنها تحتاج ثقة المواطنين في أنفسهم من أجل دحر استغلال بعض التجار والوسطاء. وأضاف الرحيبي في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ سلاح المقاطعة حقق نجاحات خلال السنوات الماضية في تخفيض أسعار بعض السلع. ومن جانبه، قال المحلل الاقتصادي محمد عبود إن الغرض من المقاطعة الوصول إلى سعر عادل بخاصة للبيض ولحوم الدواجن التي قفزت أسعارها إلى معدلات قياسية لا تتناسب مع الطبقات الفقيرة والأكثر هشاشة. وارتفعت أسعار البيض إلى 22 ديناراً (الدولار = 4,85 دنانير) لكرتونة الثلاثين بيضة، ووصل سعر كيلوغرام لحوم الدواجن المحلية إلى 23,5 ديناراً، كما شملت المقاطعة البيض والدواجن المستوردة.

ويبلغ استهلاك الفرد من الدواجن 25 كيلوغراماً سنوياً، والإنتاج يصل إلى 230 ألفاً من اللحوم حسب بيانات سنة 2015 لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية. وأكد تقرير سابق صادر عن مصرف ليبيا المركزي ارتفاع معدل التضخم في الأسعار إلى 2,1% حتى سبتمبر/ أيلول 2023. يرجع هذا الارتفاع إلى التحديات الاقتصادية الراهنة التي تعاني منها البلاد، وتراجع سعر العملة.

وتعتمد ليبيا في إيراداتها المالية على النفط بنسبة تصل إلى 95%. يذكر أن مصرف ليبيا المركزي أكد أن إيرادات البلاد من مبيعات النفط الخام بلغت 99,1 مليار دينار ليبي (20,7 مليار دولار) خلال العام الماضي. ويقل هذا المبلغ عن 105,4 مليارات دينار (22,1 مليار دولار) تم تسجيلها في 2022.

(Getty)

الأغذية تتصدر قائمة المشتريات عبر الإنترنت

أظهرت بيانات حديثة أن المنتجات الغذائية تصدرت قائمة المنتجات التي اشتراها المستهلكون في عاصمة كوريا الجنوبية سيول من خلال معاملات التسوق عبر الإنترنت في العام الماضي، متجاوزة عناصر الملابس وإكسسوارات الموضة لأول مرة. وفي مسح أجرته حكومة مدينة سيول على ألفي مستهلك يستخدمون منصات التجارة الإلكترونية، قال 65,5% من المستجيبين إن الطعام كان العنصر الأكثر شراء عبر الإنترنت.

وهذه هي المرة الأولى التي تتفوق فيها المواد الغذائية على عناصر الملابس وإكسسوارات الموضة التي سجلت 58,5%، ويبدو أن الزيادة ترجع إلى الإطلاق الأخير لخدمات التوصيل السريع في الأسواق المفتوحة وتطبيقات التوصيل. وسجلت المنتجات الأخرى، مثل المستلزمات المنزلية، 46,7%، تليها منتجات التجميل بنسبة 19,9%.

لقطات

بورصة قطر ترتفع 0,31%

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الأحد باللون الأخضر؛ بدعم نمو جميع القطاعات. وارتفع المؤشر العام هامشياً بنسبة 0,31% ليصل إلى النقطة 9667,18، رابحاً 29,59 نقطة عن مستوى الخميس الماضي. يُشار إلى ان بورصة قطر شهدت امس قرع جرس بداية التداول، قبل انطلاق فعاليات المؤتمر السنوي لاتحاد أسواق راس المال العربية اليوم الاثنين على مدار يومين. ودعم اداء الجلسة نمو جميع قطاعات البورصة السبع يتقدمها التامين بـ 1,33%، بينما تذيل القائمة قطاع البنوك والخدمات المالية بـ0,08%. وبشان التداولات فقد تراجعت السيولة إلى 227,43 مليون ريال.

فيتش تخفض تصنيف شركة بوينغ

خفضت وكالة فيتش Fitch للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية أمس الاحد لشركة بوينغ إلى «سلبية» من «مستقرة» وسط تداعيات ازمة السلامة التي أثرت على إنتاج شركة صناعة الطائرات الاميركية. وقالت وكالة التصنيف، وفق سي إن بي سي التي اعادت تأكيد تصنيفها الافتراضي للشركة على المدى الطويل عند «BBB-»، إن النظرة المستقبلية يمكن أن تعود إلى «مستقرة» إذا قامت بوينغ بتصفية اكثر من 100 من طائراتها Max 737 التي تم تصنيعها قبل العام 2023، ونصف مخزوناتها من طائرات 787 بحلول أوائل العام 2025، إلى جانب زيادة إنتاج طائراتها Max نحو 38 طائرة شهرياً.

مؤشر البورصة السعودية يواصل خسائره

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول»، جلسة أمس الأحد باللون الأحمر؛ ليسجل تراجعه الخامس على التوالي، في ظل تراجع قطاع الاتصالات، بالرغم من ارتفاع 3 قطاعات كبرى، وسط تراجع بالتداولات. وسجل المؤشر العام للسوق «تاسي» تراجعاً نسبته 0,19% فاقداً 22,99 نقطة من قيمته، هبط بها إلى مستوى 12,231,54 نقطة. وتراجعت قيمة التداول إلى 4,88 مليارات ريال، مقابل 6,9 مليارات ريال، بالجلسة السابقة، بعد هبوط كميات التداول إلى 271,28 مليون سهم مقابل 189,21 مليون سهم، بنهاية جلسة الخميس.

تركيا تزيد كوتا التمور الفلسطينية المعفاة من الجمارك

رام الله ـ **العربي الجديد**

قررت الحكومة التركية، زيادة كوتا إعفاء التمور الفلسطينية من الجمارك إلى السوق التركية من 3 آلاف طن إلى 5 آلاف طن سنوياً. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أول من أمس، جاء القرار استجابة للطلب الفلسطيني، بشأن زيادة كوتا (حصة) التمور الفلسطينية المعفاة من الجمارك، وتسهيل دخول منتجات زراعية فلسطينية معفاة من الجمارك إلى الأسواق التركية.

ورحب وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور، في اتصال هاتفي مع وزير التجارة التركي عمر بولاط، بالقرار الذي يعزز صمود المزارعين الفلسطينيين على وجه الخصوص، وأعرب عن شكره لتركيا رئيسا وحكومة وشعبا على كل أوجه الدعم المتواصل الذي تقدمه تركيا للشعب الفلسطيني سياسياً واقتصادياً وما تقدمه من إغاثة لأهلنا في قطاع غزة.

وشدد الوزيران على أنّ هناك مساعي حثيثة ستبذل لتعزيز علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية بين البلدين، ضمن آليات تسهم في رفع حجم التبادل التجاري، بما ينسجم مع العلاقة السياسية المميزة بين البلدين وستكون هناك لقاءات مثمرة بين الطرفين قريباً. وتتعرض التجارة الفلسطينية إلى تراجع حاد بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والمدن الفلسطينية المحتلة.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكد على انخفاض الصادرات والواردات السلعية المرصودة خلال شهر فبراير/ شباط الماضي، مقارنة بالشهر نفسه عام 2023. وقال المركزي للإحصاء في تقرير صدر عنه، مؤخراً، إن الصادرات السلعية انخفضت خلال شهر فبراير/ شباط من عام 2024 بنسبة 12% مقارنة بشهر فبراير من عام 2023، إذ بلغت قيمتها 120,4 مليون دولار أميركي.

وأشار إلى أن الصادرات إلى إسرائيل انخفضت خلال شهر فبراير من عام 2024 بنسبة 16% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2023، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل 82% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر فبراير من عام 2024، في حين ارتفعت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة 21% مقارنة بشهر فبراير من عام 2023. أما الواردات السلعية، فانخفضت خلال الشهر قبل الماضي من عام 2024 بنسبة 24% مقارنة بالشهر المماثل من عام 2023، وبلغت قيمتها 480,9 مليون دولار.

نعمت شفيق التي أهانت تاريخها

مصطفى عبد السلام

نعمت شفيق، أو مينوش، اسم احتل صدارة الأخبار العالمية، ليس لكونها واحدة من أبرز الخبراء الاقتصاديين على مستوى العالم، أو أنها مرشحة للفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد، أو لرئاسة واحدة من أهم مؤسستين ماليتين، وهما صندوق النقد والبنك الدوليين، أو أنها ستتولى منصب محافظ بنك إنجلترا، حيث شغلت منصب نائب المحافظ 3 سنوات، ولكن لأن اسمها ارتبط بعمليات قهر واستبداد وقمع لحرية الرأي والتعبير في واحدة من أكبر وأعرق الجامعات الأميركية، كما ارتبط بالانتفاضة الواسعة التي تشهدها الجامعات الأميركية هذه الأيام ضد جرائم الإبادة الجماعية في غزة. حتى أساليب مضت كانت الأمور تسير بشكل عادي داخل الجامعات الأميركية، ومنها جامعة كولومبيا العريقة التي ترأسها مينوش، تظاهرات طلابية محدودة ضد الحرب في غزة، واعتصامات مناوئة لجرائم الاحتلال. لكن فجأة تفتق ذهن نعمت شفيق عن فكرة استقتها من دول القمع الشرق الأوسطية، حيث ولدت وعاشت جزءاً من طفولتها، وهي استدعاء الشرطة لفض التظاهرات داخل جامعة كولومبيا، لم تكتفِ بذلك، بل حاولت إرضاء المتبرعين للجامعة، ونيل إشادة اللوبي الإسرائيلي الذي ربما أوصلها لهذا المقعد الرفيع، حيث إنها أول امرأة تتولى رئاسة الجامعة، فقد قامت بتعطيل الدراسة، وفصلت ما يزيد عن مائة طالب وسمحت للشرطة بالقبض على عشرات الطلاب والأساتذة. بعدها بدأت حبات السبحة تنفرط من يد مينوش واللوبي الداعم لها وتخرج الأمور عن نطاق السيطرة، حيث سارعت جامعات أميركية أخرى للتضامن مع طلاب جامعة كولومبيا، لدرجة أن عدد الجامعات المنضم للحراك زاد عن 40. وانتقلت التظاهرات سريعاً إلى أعرق الجامعات الأوروبية.

وفي محاولة لاحتواء التظاهرات وجّه مجلس جامعة كولومبيا اللوم إلى مينوش، لكن هذا لم يكن كافياً لإقناع الطلاب بالعدول عن موقفهم، بل أصروا على إعلان الجامعة عن سحب استثماراتها من إسرائيل

ببساطة، مسحت نعمت شفيق تاريخها الاقتصادي والأكاديمي، ولم يعد يجدي نفعاً تفاخرها بأنها كانت أصغر سيدة تتولى منصب نائب رئيس البنك الدولي، ونائب مدير صندوق النقد الدولي، وإدارتها برامج الصندوق في الشرق الأوسط، خلال ثورات الربيع. فكل تلك الألقاب والنياشين تختفي خجلاً أمام حقيقة واحدة، وهي أن مينوش مارست الاستبداد والقمع داخل جامعة تتفاخر دوماً بأنها منارة للأفكار المطالبة بالحرية وحقوق الإنسان، وأنها أشعلت الجامعات الأميركية، وعرفت الطلاب بأن هناك دولة محتلة اسمها فلسطين، وهناك محتل وغاصب اسمه إسرائيل يجب أن يرحل عن الشرق الأوسط.

اسواق

الغلاء يوسع حملات المقاطعة في مصر

دفع الغلاء الفاحش مصريين كثيرين إلى توسيع دائرة المقاطعة، لتمتد من الأسماك إلى اللحوم وسلع أساسية أخرى، في محاولة لكبح جماح الأسعار

الإسكندرية ـ **احمد عبده**

بعد أن فشلت الحكومة المصرية في وضع حد للغلاء، اندفع مواطنون نحو تبنّي حملات مقاطعة للأسماك ثم امتدت إلى اللحوم والبيض وسلع أساسية أخرى، في محاولة لكسر حدة الأسعار وسط أزمات معيشية متفاقمة يعاني منها الشارع. وقفز التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 35,7 في المائة في فبراير/ شباط الماضي، بعدما كان 29,8 في المائة في يناير/كانون الثاني الماضي، مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في مارس/آذار الماضي. وانشغل الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي بمحاربة الغلاء الذي طاول اللحوم التي قفز سعرها إلى أكثر من 400 جنيه (الدولار = نحو 48 جنيها). ويأتي ذلك بعد حملة موسعة لمقاطعة الأسماك تصاعدت خلال الأيام الماضية.

في أزقّة محافظة الإسكندرية (شمال مصر) الضيقة والمليئة بالحركة والنشاط، يتجول الناس بخطوات مستعجلة وأعين مشغولة بامورها اليومية، تتناثر المحال التجارية على جانبي الشوارع، تزدهر بالوانها المتعددة، وتعبق بروائحها المغرية، وفي هذا السياق المشوق والمليء بالحياة، تتحدى مشاهدُ جديدة الروتين المعتاد. تتراص الأسماك بحرفية وعناية في محلات البيع، وينتظر بائعوها بصبر، ولكن هناك تغييرًا غريبًا يعتريها، يبدأ من زعانفها، ويمتد إلى قشرتها اللامعة، فلقد تحولت إلى سلع تعاني الكساد، بل وأصبح لونها باهتًا بينما الزبائن تمر أمام هذه الصورة بلا اكتراث، وكأنها مجرد وجبات مصنّعة بلا قيمة، فيرمقونها بتجاهل. داخل أسواق الإسكندرية الشعبية والمزدهرة، تتحدى هذه المشاهد المأساوية روح المدينة وتراثها البحري العريق، فالأسماك التي كانت تعد أحد رموزها الحضرية الشهيرة، باتت الآن ضحية لاستغلال الأسعار المرتفعة، ما دفع الأهالي إلى إعلان مشاركتهم في حملة للمقاطعة لمدة شهر تحت عنوان «خليه يعفن» حتى انخفاض الأسعار.

وفي أيام قليلة، اجتاحت الحملة أروقة الأسواق في المدينة الساحلية، والتي سبق أن انطلقت من مدينة بورسعيد (شمال شرق مصر)، ثم انتشرت في عدد من المحافظات، ودعا المشاركون فيها الناس إلى عدم شراء الأسماك لفترة محددة، بهدف إحداث تأثير اقتصادي يجبر التجار على خفض الأسعار. وسرعان ما لاقت تلك الحملات رواجا كبيرا واستجابة بين المواطنين، والتي يستخدم المشاركون فيها وسائل التواصل الاجتماعي للتنسيق وتبادل الأفكار والخطط، مما يعزز قوة الحركة، ويوسع نطاق تأثيرها.

في غضون ذلك، بدأت حملات مشابهة في القاهرة والسويس وكفر الشيخ والإسماعيلية، وغيرها من المدن الكبرى، لمقاطعة معظم السلع الأساسية التي تشهد مصر تضخما هائلا في أسعارها. كما أطلق رواد التواصل الاجتماعي حملة جديدة بنفس الاسم لمقاطعة شراء الفراخ والبيض واللحوم الحمراء، في محاولة لإجبار التجار على خفض الأسعار. ورغم تشكيك البعض في جدوى المقاطعة، أبدى نشطاء وعدد كبير من المواطنين حماسا كبيرا لها بعد نجاحها في جذب الكثيرين إلى المشاركة فيها، بعد أن حققت انخفاضا نسبيا في الأسعار وساهمت في إلحاق خسائر ليست بالقليلة ببعض التجار.

بدأت حملة المقاطعة بالأسماك، المنصورة، إبريل 2023 (خالد دسوقي/فرانس برس)

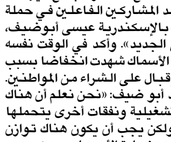

%35,7

قفز التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 35,7 في المائة في شهر فبراير/ شباط الماضي، بعدما كان 29,8 في المائة في شهر يناير/ كانون الثاني الماضي.

منسق حملة «خليها تعفن» بمحافظة الإسكندرية، فؤاد عبدالفتاح، قال: «تشهد مصر حالة من الغلاء المتزايد لأسعار معظم السلع الأساسية، ومن بين المنتجات التي شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في أسعارها الفترة الأخيرة هي الأسماك، وصلت إلى أرقام غير مسبوقة لا تناسب محدودي الدخل». وأضاف عبدالفتاح، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن مقاطعة الأسماك هي رسالتنا الواضحة للتجار وأصحاب المحلات، حيث نريد أن نرسل رسالة قوية بأننا لن نقبل هذا الظلم الاقتصادي بصمت، نحن نطالب بأسعار معقولة ومنصفة للأسماك، في متناول قدرات معظم الناس، حتى يتمكن الجميع من التعايش في ظل الظروف الصعبة.

«نحن نعيش في مدينة ساحلية والأسماك تعتبر جزءًا أساسيا من ثقافتنا وتراثنا البحري، ولكن بسبب الاستغلال الذي نتعرض له قررنا أنه لا يمكننا السكوت ومواصلة دفع أسعار مبالغ فيها»، قالها أحد المشاركين الفاعلين في حملة المقاطعة بالإسكندرية عيسى أبوضيف، لـ«العربي الجديد». وأكد في الوقت نفسه أن أسعار الأسماك شهدت انخفاضا بسبب ضعف الإقبال على الشراء من المواطنين. ويستطرد أبو ضيف: «نحن نعلم أن هناك تكاليف تشغيلية ونفقات أخرى يتحملها التجار، ولكن يجب أن يكون هناك توازن بين الربح وزيادة الأسعار بدون مبرر، فنحن مستعدون لدعم التجار الذين يقدمون أسعارا منصفة ومعقولة، ولكن لن نتسامح مع الاستغلال والغلاء المفرط. فهدف المقاطعة ليس إلحاق الضرر بأي طرف». وتابع أبوضيف: «نحن كمواطنين، قررنا الوقوف صفًا واحدًا ضد ارتفاع الأسعار المجنون وسلوكيات بعض التجار وعرض المشكلة للعلن، ونأمل أن تتجاوب الجهات المعنية مع مطالبنا، وتتخذ إجراءات لتصحيح هذه الأوضاع».

السودان

الحرب تهدد ميناء إماراتياً

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

توقّع مراقبون إنهاء الحكومة السودانية اتفاقيات استثمارية تم إبرامها قبل اندلاع الحرب مع الإمارات، منها مشروع ميناء أبوعمامة على البحر الأحمر. ويأتي ذلك على خلفية الاتهامات المباشرة التي أطلقتها حكومة الخرطوم في مجلس الأمن وبعض المنابر الرسمية بضلوع الإمارات في تمويل الحرب على السودان وتقديم الدعم المادي والفني والعتاد العسكري لقوات الدعم السريع. واستبق وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم رد فعل القطاع السيادي الرسمي في الحكومة بالتلويح باحتمالات التنصل من اتفاق ميناء أبوعمامة. وقال إبراهيم في تصريحات مؤخرا، إن ما توصل إليه الطرفان (الإمارات والسودان) قبل الحرب بإنشاء ميناء أبوعمامة على البحر الأحمر كان مجرد مذكرة تفاهم غير ملزمة لأي طرف، وانتهت بانتهاء وقتها. وفي هذا السياق، قطع المحلل السوداني المختص في شؤون البحر الأحمر عبدالقادر باكاش، في حديث لـ«العربي الجديد»، بصعوبة التنبؤ بمصير مشروع ميناء أبوعمامة شمال مدينة بورتسودان على البحر الأحمر، في ظل استمرار الحرب.

وقال إن ما تم في مشروع ميناء أبوعمامة هو عبارة عن دراسات ومذكرات تفاهم لا تزال في مراحلها الأولية، يمكن إلغاؤها مع الإمارات إن تطلّب الأمر ذلك، مشيرا إلى حاجة السودان لإنشاء موانئ جديدة للمنافسة بحصة سوقية معقولة في التجارة والملاحة البحرية. وأشار المحلل السوداني إلى ضرورة استغلال السودان للفرص العديدة التي يهدرها بإقامة موانئ تجارية بالشراكة مع شركات استثمار عالمية. وقال إن السودان لن يتمكن في ظل الظروف الراهنة واستمرار الحرب من إنشاء موانئ جديدة من موارده الذاتية بسبب المشاكل المترتبة على الصراع. ووصف باكاش ميناء أبوعمامة بالمشروع الاستراتيجي للسودان ولا بد من إكماله، سواء بتمويل إماراتي أو صيني أو سويسري، أو عبر أي شركات أخرى تعمل في مجال إدارة وتشغيل الموانئ العالمية.

ولفت إلى الإشكالات الاقتصادية التي يشهدها السودان، فضلا عن إشكالاته الأمنية في حوض البحر الأحمر، والتي تتمثل في تقلص العمل بالموانئ القائمة ببورتسودان واهتزاز مركزها المالي والتراجع الحاد في إيراداتها وفي خدمات المناولة من عام لآخر. من جانبه، قال المحلل الأكاديمي الهادي أبو زايدة لـ«العربي الجديد» إن التوقيع على مذكرة التفاهم لإنشاء ميناء أبوعمامة تم بين وزارة المالية السودانية وحكومة الإمارات. وأشار إلى أن أي اتفاقيات اقتصادية قد تتغير أثناء الحرب، وهي ذات صبغة سياسية وتسبقها دائما تفاهمات وحوارات. وأشار إلى أن تباطؤ إنشاء ميناء أبوعمامة يؤكد وجود مشكلة ما أعاقت ذلك. وقال إن السودان يشهد مشاكل اجتماعية كبرى تؤثر على الاقتصاد، أبرزها وقوع ميناء أبوعمامة في منطقة نفوذ قبيلة البشاريين التي على خلاف مع قبيلة الهدندوة، لاعتقادها بقلة استفادتها من عائدات موانئ بورتسودان مقارنة بنظيرتها، وبالتالي فإن كامل الوظائف وعائدات الميناء ستذهب لصالح البشاريين. وكان الهدندوة يرفضون إنشاء ميناء أبوعمامة لأنه ينافس الموانئ القائمة في بورتسودان. وقال إن الهدف من ميناء أبوعمامة المناورة لتحقيق أهداف استراتيجية سياسية، مؤكدا استمرار صفقة أبوعمامة؛ سواء انتصرت الحرية والتغيير أو الجيش أو الدعم السريع.

سفت ترسو في ميناء بورتسودان (Getty)

أخبار العرب

إطلاق استراتيجية قطر للطاقة المتجددة

أعلنت المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» إطلاقها استراتيجية قطر الوطنية للطاقة المتجددة، التي تهدف إلى تنويع وزيادة معدل استخدام مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، في قطر ودمجها في مزيج الكهرباء، بفضل الجودة العالية لموارد الطاقة الشمسية في الدولة.

ووفق وكالة الأنباء القطرية، أوضحت «كهرماء» أن الاستراتيجية تهدف إلى زيادة توليد الطاقة المتجددة على نطاق المحطات المركزية بحوالي 4 غيغاوات بحلول عام 2030. وتوصي أيضاً باعتماد تكنولوجيا التوليد الموزع للطاقة الشمسية، بقدرة تصل إلى حوالي 200 ميغاوات بحلول عام 2030.

وتابعت بأن من شأن تلك القدرة أن تسمح بتوليد المزيد من الطاقة المحلية للاستفادة من مستوى الإشعاع الأفقي العالي في البلاد الذي هو من بين الأعلى عالمياً.

مذكرة تفاهم بين البنك الإسلامي والصندوق السعودي

وقّع البنك الإسلامي للتنمية والصندوق السعودي للتنمية مذكرة تفاهم؛ لتأسيس إطار تعاوني بين المؤسستين، وتعزيز التعاون المشترك لتحقيق رؤية المملكة 2030. ووقع على المذكرة كل من رئيس البنك الإسلامي للتنمية محمد الجاسر، والرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية، سلطان بن عبدالرحمن المرشد؛ وذلك قبيل انعقاد اجتماعات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لعام 2024، التي تتزامن مع الاحتفال باليوبيل الذهبي ومرور 50 عاماً على تأسيس البنك.

وأوضح البنك، في بيان له، أن المذكرة تهدف إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البنك الإسلامي والصندوق السعودي للتنمية، بالإضافة إلى عملهما المشترك داخل مجموعة التنسيق العربية.

ولفت إلى أن الاتفاقية تغطي العديد من مجالات التعاون، مثل التمويل المشترك، وتنسيق السياسات، وتطوير القدرات، وتبادل الخبرات، ومشاركة التجارب، خاصة في تقييم العمليات ومتابعة تأثير المشاريع.

تقارير عربية

حال وناس

تونس تفعّل آليات التبليغ عن الحالات الاحتكارية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

دعا أخيراً مجلس المنافسة التونسي للتبليغ عن الممارسات المخالفة في مجال المنافسة التي تؤدي إلى هيمنة مؤسسات وشركات دون غيرها على السوق، وترفع الممارسات الربيعة والاحتكارية. وتأتي الدعوة تزامنا مع دعوات لإعادة تنظيم السوق وفسح المجال أمام صغار المستثمرين للنفاذ بشكل أوسع داخل المنظومة الاقتصادية التي تهيمن عليها مجموعات كبرى. وضبط مجلس المنافسة حزمة المخالفات المشمولة بالتبليغ، ومن بينها عرقلة تحديد الأسعار والحد من دخول مؤسسات أخرى للسوق أو الحد من المنافسة الحرة وتقاسم الأسواق أو مراكز التموين. وتشمل هذه المخالفات أيضاً الاستغلال المفرط لمركز هيمنة على السوق، أو فرض أسعار دنيا لإعادة البيع. وقال مجلس المنافسة في بيان أصدره في الغرض إن الغاية من هذه الإجراءات «مجابهة الاحتكار والممارسات غير المشروعة في مجال المعاملات». والتوزيع العادل للثروة بين التونسيين محل اهتمام الجميع، ولا يمكن أن يكون أداة فاعلة في تنظيم السوق، مقلاً من أهمية تفعيل آليات التبليغ ما لم تكن مصحوبة بآليات تنفيذ العقوبات ضد المخالفين.

ويرى أن وزارة التجارة التي ترأس مجلس المنافسة، هي التي تحمي الممارسات الربعية والاحتكارية، ما يفسر عجز السلطات عن تفكيكها، باعتبار أن المؤسسات التي تُعَدّ في وضع هيمنة على السوق تستفيد من الامتيازات التي توفرها لها السلطة. ونهاية العام الماضي، قال تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) حول «الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية» إن بيئة الأعمال في تونس تطورت، وصيدها العام المعتمد من قبل المنظمة الأممية، في هذا المجال، تحسن بشكل واضح بالنسبة من 2,93 نقطة في 2020 إلى 4,18 نقاط في 2023. واكد التقرير أن تونس تعمل حالياً على تعزيز الإصلاحات المؤيدة للمنافسة، فقد نشط مجلس المنافسة في أداء مهامه، وفقاً للتقرير، واضطلع بالعديد من الأنشطة في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والمصارف والاتصالات. وفي تصريح لصحيفة لوموند الفرنسية في أغسطس/ آب 2019، قال سفير الاتحاد الأوروبي في تونس، باتريس برغامبني، إن «لوبيات اقتصادية عائلية» تعرقل المنافسة الحرة في الاقتصاد التونسي. ويرى وزير التشغيل السابق، فوزي عبد الرحمن، أنّ تقضيها بسهولة. واكد الشابي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الدول التي نجحت في مكافحة الريع اعتمدت على أجهزة نافذة في تنفيذ القرارات التي تتخذ ضد المخالفين، وهي أجهزة غير متوافرة في تونس. وتابع رئيس منظمة الارث: «تحتاج السوق التونسية إلى ضابطة عدلية يوكل إليها تنفيذ الأحكام التي تصدر عن مجلس المنافسة ضد المؤسسات الربعية والمحتكرة». ويرى الشابي أن مجلس المنافسة التونسي، الذي لا يتمتع بالاستقلالية، لا يمكنه أن يكون أداة فاعلة في تنظيم السوق، مقلّلاً من أهمية تفعيل آليات التبليغ ما لم تكن مصحوبة بآليات تنفيذ العقوبات ضد المخالفين.

ويرى أن وزارة التجارة التي ترأس مجلس المنافسة، هي التي تحمي الممارسات الربعية والاحتكارية، ما يفسر عجز السلطات عن تفكيكها، باعتبار أن المؤسسات التي تُعَدّ في وضع هيمنة على السوق تستفيد من الامتيازات التي توفرها لها السلطة. ونهاية العام الماضي، قال تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) حول «الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية» إن بيئة الأعمال في تونس تطورت، وصيدها العام المعتمد من قبل المنظمة الأممية، في هذا المجال، تحسن بشكل واضح بالنسبة من 2,93 نقطة في 2020 إلى 4,18 نقاط في 2023. واكد التقرير أن تونس تعمل حالياً على

انتقادات حادة لمحدودية سلطة مجلس المنافسة

مواطنون يتسوقون في منطقة السوف المركزية، مارس 2024 (ياسين قايدي/ الأناضول)

10 شركات نشطة في بورصة عمّان

كشف تحليل لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أن عشر شركات، ست منها بنوك مدرجة في بورصة عمّان، تشكل ما نسبته 71,5 بالمائة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة، وبقيمة تزيد على 12 مليار دينار.

وحسب التحليل، بلغ حجم التداول في البورصة، خلال الربع الأول من العام الحالي 285 مليون دينار، بمعدل 4,5 ملايين دينار يومياً، وبعدد أسهم متداولة بلغ 231 مليون سهم، تمت من خلال 149 ألف عقد، على مدار 64 يوم تداول. وكشف التحليل الذي رصد على مدار ثلاثة أشهر أداء الشركات المساهمة في بورصة عمان منذ بداية العام الحالي، أن القطاع المالي اعتلى سلم ترتيب القطاعات الأكثر تداولاً بقيمة 125 مليون دينار، تلاه قطاع الخدمات بـ 110 ملايين دينار، فيما جاء قطاع الصناعة أخيراً بـ 50 مليون دينار.

الخليج

سباق سعودي إماراتي على الرقائق

مسقط ـ **كريم رمضان**

ساهم تسابق كل من السعودية والإمارات على شراء الآلاف من رقائق «إنفيديا» الإلكترونية في رفع القيمة السوقية للشركة بنحو 40% منذ بداية العام الجاري، لتصبح خامس أكبر شركة من حيث القيمة السوقية في السوق المالية الأميركية، بعدما تضاعف سعر السهم أكثر من 3 مرات في 2023. وتدرس السعودية إطلاق صندوق استثماري بقيمة توازي 40 مليار دولار في النصف الثاني من العام الجاري، في خطوة من شأنها أن تجعل المملكة أكبر مستثمر في العالم بمجال الذكاء الاصطناعي، حسبما أورد تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، التي نقلت عن مصادر مطلعة أن ممثلي صندوق الاستثمارات العامة السعودي ناقشوا شراكة محتملة مع «أندريسن هوروويتز» (Andreessen Horowitz)، وهي إحدى أكبر شركات رأس المال الاستثماري. واشترت السعودية، عبر جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، ما لا يقل عن 3000 من رقائق «إتش 100» من «إنفيديا»، التي تبلغ تكلفة الواحدة منها 40 ألف دولار، ووصفها رئيس «إنفيديا»، جنسن هوانغ، بأنها «أول كمبيوتر (رقاقة) في العالم مصمَّم للذكاء الاصطناعي التوليدي».

وأشارت الصحيفة الأميركية إلى أن الإمارات ضمنت أيضاً الوصول إلى الآف الرقائق من صناعة «إنفيديا» وطورت بالفعل نموذجها اللغوي الكبير مفتوح المصدر، المعروف باسم «فالكون»، في معهد الابتكار التكنولوجي المملوك للدولة في مدينة «مصدر» بأبو ظبي. وفي السياق، نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن مصدرين أن شركة «إم جي إكس» الاستثمارية، المدعومة من حكومة أبو ظبي، تجري مناقشات للاستثمار في مشروع الرقائق التابع لشركة «أوبن إيه آي»، المسؤولة عن برنامج «شات جي بي تي». وكانت الصحيفة ذاتها قد نقلت عن وزير الإمارات للذكاء الاصطناعي، عمر ماسك، الذي أطلق أخيراً شركة «إكس إيه آي» لمنافسة «أوبن إيه آي»، مهتم أيضاً بالشراكة مع الدولة الخليجية. وأدى التسابق العالمي حول الذكاء الاصطناعي إلى رفع تقييمات شركاته الخاصة والعامة، حيث يتسابق المستثمرون لشراء أو صناعة رقائق «إنفيديا» أو «أوبن إيه آي».

في هذا الإطار، يشير الخبير الاقتصادي رائد المصري، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن السباق بين السعودية والإمارات على شراء الآلاف من رقائق إنفيديا الإلكترونية يأتي مرتبطاً بإعادة تدوير علاقات الإنتاج على المستوى العالمي لاستفادة بشكل كامل من الذكاء الاصطناعي وتطويره على كل المستويات، بما فيها مستوى متطلبات المناخ وصناعة الأدوية. ويوضح المصري أن من يمتلك هذا النوع من الرقائق أكثر يكون مؤهلاً ليكون على مائدة الدول المتطورة والمتقدمة تكنولوجياً، مشيراً إلى أن العالم بات أمام معطيات جديدة لها علاقة بواقع قائم على تقنيات الذكاء الاصطناعي والشرائح الإلكترونية، وهي جزء أساسي من المعركة التي تقودها الولايات المتحدة في مواجهة الصين. ويضيف المصري أن انعكاس تطور التكنولوجي المملوك للدولة في المستويات كافة، ما يعني الحديث عن اقتصاد عالمي مستقبلي قائم على السباق على شراء وصناعة الرقائق الإلكترونية ومحاولة الاستحواذ على أكبر قدر ممكن منها. وإزاء ذلك، فإن السباق على اقتناء الرقائق الإلكترونية جزء من المنافسة على مستقبل الدول الاقتصادي، بحسب المصري، مشيراً إلى أن الدول التي تملك السيولة المالية تخشى من أن يفوتها قطار الاقتصاد الجديد، وتسعى لضخ الاستثمارات في عصبه الحيوي. ويضيف المصري أن السعودية والإمارات تتصدران الدول ذات الحافز القوي في مجال الرقائق الإلكترونية، خصوصاً أن كلاً منهما ضمن تصنيف الدول المستقرة الآمنة، المرشحة لازدهار التكنولوجيا المتقدمة، بمشاريع استثمارية كبيرة.

وهذه المشاريع لا بد أن تكون متوائمة مع التكنولوجيا الرقمية والاتمتة على أكثر من مستوى، ومنها الشرائح الإلكترونية، وفق المصري، مشيراً إلى أن الوقت لا يزال مبكراً لمعرفة نتيجة السباق على الاستحواذ على تلك الشرائح ومدى ما يمثله من أولوية اقتصادية لدى كلا البلدين الخليجيين. ويوضح المصري أن المخاطر والأضرار التي تنجم عن توجه كهذا لم تتضح بعد، لكن بطبيعة الحال، لا بد من مواكبة هذا التطور العالمي السريع بإعادة تشكيل علاقات إنتاج إلكترونية جديدة حول العالم، قائمة على المفاهيم المتقدمة والمتطورة للدخول في سباق عالمي لامتلاك التكنولوجيا المتطورة.

ويؤكد الخبير في الاقتصاد الدولي أن مقومات النجاح في هذا السباق لا تنقص الإمارات ولا السعودية، إذ إن كلاً منهما لديها القدرة على الولوج إلى المسرح العالمي في امتلاكهما لهذا النوع من التكنولوجيا بشكل مستقل، أو بالشراكة مع الدول المتقدمة مثل اليابان وتايوان والولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي.

أخبار العالم

تريليون دولار إصدارات السندات الصينية

أظهرت بيانات صادرة عن بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) أن إجمالي إصدارات السندات في الصين بلغ نحو 7.16 تريليونات يوان (حوالي تريليون دولار أميركي) في مارس/ آذار عام 2024. وأضاف البنك المركزي أنه على وجه التحديد بلغت إصدارات سندات الخزانة 920 مليار يوان، في حين بلغت إصدارات سندات الحكومات المحلية 629,45 مليار يوان. حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وأظهرت البيانات أنه في مارس الماضي بلغت إصدارات السندات المالية 956,3 مليار يوان، وبلغت إصدارات السندات الائتمانية للشركات حوالي 1,66 تريليون يوان.

إيران: نمو الاستثمار الأجنبي في السياحة

أعلن نائب وزير التراث الثقافي والسياحة والأعمال اليدوية الإيراني علي أصغر شالبافيان، عن عرض 600 حزمة استثمارية في معرض إيران إكسبو 2024، مؤكداً أن الاستثمار الأجنبي في مجال السياحة نما 18 ضعفاً منذ بداية مهام الحكومة الحالية قبل عامين ونصف. وقام علي أصغر شالبافيان، أثناء حضوره المعرض السادس لقدرات التصدير لإيران (إيران إكسبو 2024)، الذي افتتح في الموقع الدائم لمعارض طهران الدولية بزيارة قاعة السجاد المنسوج يدوياً والحرف اليدوية والسياحة. وأشار نائب وزير التراث الثقافي إلى استقبال أكثر من 80 دولة و2000 رجل أعمال أجنبي في معرض إيران إكسبو 2024. وفي شرحه لعرض الحزم الاستثمارية في هذا المعرض قال شالبافيان: يمكن أن يكون من أنشطة رجال الأعمال الاستثمار في المشاريع السياحية، ولهذا الغرض جرى إعداد 600 حزمة استثمارية جرى الحصول على الأنشطة والتصاريح الإدارية لها.

مال وسياسة

شوّهت الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة والاشتباكات مع حزب الله اللبناني، السوق العقارية الإسرائيلية، إذ محيت مدن ومستوطنات بأكملها من خريطة الطلب، في مشهد غير مسبوق وفق بيانات متخصصة في رصد صفقات الشراء

أزمة عقارات إسرائيل

مدن تُمحى من خريطة الطلب بسبب الحرب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

محت الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة منذ نحو سبعة أشهر وكذلك الاشتباكات مع حزب الله اللبناني، مدناً ومناطق بأكملها من خريطة الطلب على الشراء في السوق العقارية الإسرائيلية، إذ يعزف الإسرائيليون عن المناطق المحيطة بقطاع غزة جنوباً والبلدات الشمالية على الحدود مع لبنان وكذلك مستوطنات هضبة الجولان المحتلة في سورية، وذلك على الرغم من محاولات شركات التطوير العقاري إغراءهم بالشراء وتطمينات المسؤولين في حكومة الاحتلال حيال الوضع في هذه المناطق. وأظهر تحليل أجرته شركة «madlan» المتخصصة في المحتوى العقاري داخل إسرائيل، ركوداً في الطلب على العقارات في المناطق الجنوبية والشمالية، لكنه بدا أكثر حدة في الشمال، ما دعا تال كوبل، الرئيس التنفيذي لشركة إلى القول في تصريحات لموقع يديعوت أحرونوت، أمس الأحد، إن «الحرب أدت إلى وضع غير مسبوق، إذ جرى محو مدن بأكملها من خريطة الطلب»، موضحاً أنه «كلما اقتربت المستوطنة من السياج الحدودي زاد التهديد وعدم اليقين بشأن المستقبل، الأمر الذي بات يؤثر ليس على حجم المعاملات فقط، وإنما أيضاً على قيمة العقارات». وبحسب التحليل الذي أجرته «madlan» لصلحة الصحيفة الإسرائيلية، فإن المناطق الشمالية سجلت تنفيذ 58 صفقة عقارية في الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بـ 441 صفقة في الفترة نفسها من عام 2022، بهبوط بلغت نسبته 55,9%. وفي مستوطنة كريات شمونة في المناطق الشمالية من الأراضي الفلسطينية المحتلة قرب الحدود مع لبنان، جرى تسجيل صفقتين فقط خلال الربع الأخير من العام الماضي بانخفاض نسبته 97,7% عن الفترة نفسها من العام السابق. وفي مستوطنة شلومي (شمال)، تم تسجيل صفقتين فقط مقابل 24 صفقة في الربع الأخير من 2022 بهبوط نسبته 91,6%.

وفي مدينة صفد في منطقة الجليل شمالاً، سُجلت 29 معاملة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي، مقارنة بـ 222 معاملة في الفترة المقابلة من 2022، بتراجع بلغت نسبته 86,9%. كما تم تسجل مستوطنة كتسرين جنوب الجولان سوى معاملة واحدة فقط في الربع الأخير من عام 2023، مقارنة بـ 49 معاملة في الربع الأخير من 2022، بانخفاض قدره 97,9%.

وفي المناطق الجنوبية في نطاق ما يعرف بغلاف قطاع غزة، جرى تنفيذ 287 صفقة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2023، مقابل 1342 صفقة. وعلى سبيل المثال جرى تسجيل 11 صفقة في «سديروت» شمال القطاع، مقارنة بـ 143 صفقة في الفترة المناظرة من 2022، بانخفاض نسبته 92,3%، وفق التحليل. وفي عسقلان، جرى تسجيل 195 معاملة مقارنة بـ 839 معاملة في الربع الأخير من 2022 بتراجع نسبته 76,7%. وسجلت مستوطنة «أوفاكيم» في صحراء النقب 68 صفقة مقارنة بـ 173 صفقة بهبوط قدره 60,6%. وفي مستوطنة «نتيفوت» شرق قطاع غزة جرى تسجيل 74 صفقة مقابل 171 صفقة بانخفاض 56,7%.

وفي ظل حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن الوضع الأمني فإن سوق العقارات تعرضت لأضرار جسيمة، ولا سيما في مناطق الشمال، حيث جرى إخلاء مدن حدودية من سكانها وتحولت إلى مدن أشباح، من دون تحديد موعد نهائي في الأفق لانتهاء هذا الوضع وفق ما نقلت يديعوت أحرونوت.

وعزز مسح أجراه معهد الأبحاث «Geocartography» الذي يقدم المشورة للشركات في العديد من التخصصات، نتائج تحليل «madlan» وفق الصحيفة، مشيراً إلى أن حجم المعاملات العقارية في منطقة الشمال هوى بنسبة 57% على أساس سنوي في الربع الأخير من العام الماضي، أما مناطق الجنوب فسجلت هبوطاً بنحو 45%. وفي المجمل، شهد عام 2023 انخفاضاً بنسبة 41% تقريباً في حجم المعاملات في مناطق الشمال والجنوب، مقارنة بانخفاض قدره 39% تقريباً في عموم إسرائيل.

وقال يأريف دروري، مثمن عقاري إن «مستوى عدم اليقين الأكبر يظهر في المستوطنات المجاورة للسياج على الحدود الشمالية.. وفي رأينا يكمن السبب في صدمة 7 أكتوبر/ تشرين الأول»، في إشارة إلى عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية. وأضاف دروري: «كلما اقتربت المستوطنة من السياج الحدودي، ارتفعت درجة المخاطرة من هجوم يشمل الاختراق والاستيلاء».

وكان مسح صادر عن وزارة المالية الإسرائيلية في فبراير/ شباط الماضي، أظهر أن مبيعات العقارات المسجلة في 2023، تعتبر الأسوأ منذ نحو عقدين. وذكر المسح الذي أعده مكتب كبير الاقتصاديين في الوزارة شموئيل أبرامسون، أن العام الماضي شهد بيع قرابة 70 ألف شقة في عموم إسرائيل، وهو أدنى مستوى في نحو 22 عاماً. وتدهورت صناعة العقارات في إسرائيل، بالتزامن مع استمرار الحرب على غزة، وتراجع عمليات البناء لعدم توفر الأيدي العاملة الفلسطينية، التي كانت تشكل عصب الصناعة (90 ألف عامل)، وارتفاع أسعار الفائدة على الشيكل.

ورغم الصورة القاتمة التي تعكسها نتائج شركات الأبحاث المتخصصة، يروج مطورون ومسوقون عقاريون إلى انتعاش المبيعات. وأشار إيناف كوهين، نائب رئيس التسويق والمبيعات في شركة «إيفي كابيتال» التي تبني أكثر من ألف شقة في مستوطنة «أوفاكيم»، إلى انتعاش الطلب في الجنوب. وأضاف: «يتصل بنا العديد من الأزواج الشباب والمستثمرين بانتظام. في الشهرين الماضيين قمنا ببيع 75 شقة، وهذا معدل مبيعات مطابق تقريباً للأرقام القياسية التي عرفناها بعد فترة كورونا». كما قال جلعاد مور، مطور عقاري تقوم شركته ببناء مشروع يضم أكثر من 200 شقة في منطقة ديمونة (جنوب) إن الشركة وقعت بالفعل 170 عقداً، مضيفاً: «بعد الحرب تبدأ فترة من التجديد والازدهار، في الاقتصاد عامة وفي قطاع العقارات خاصة».

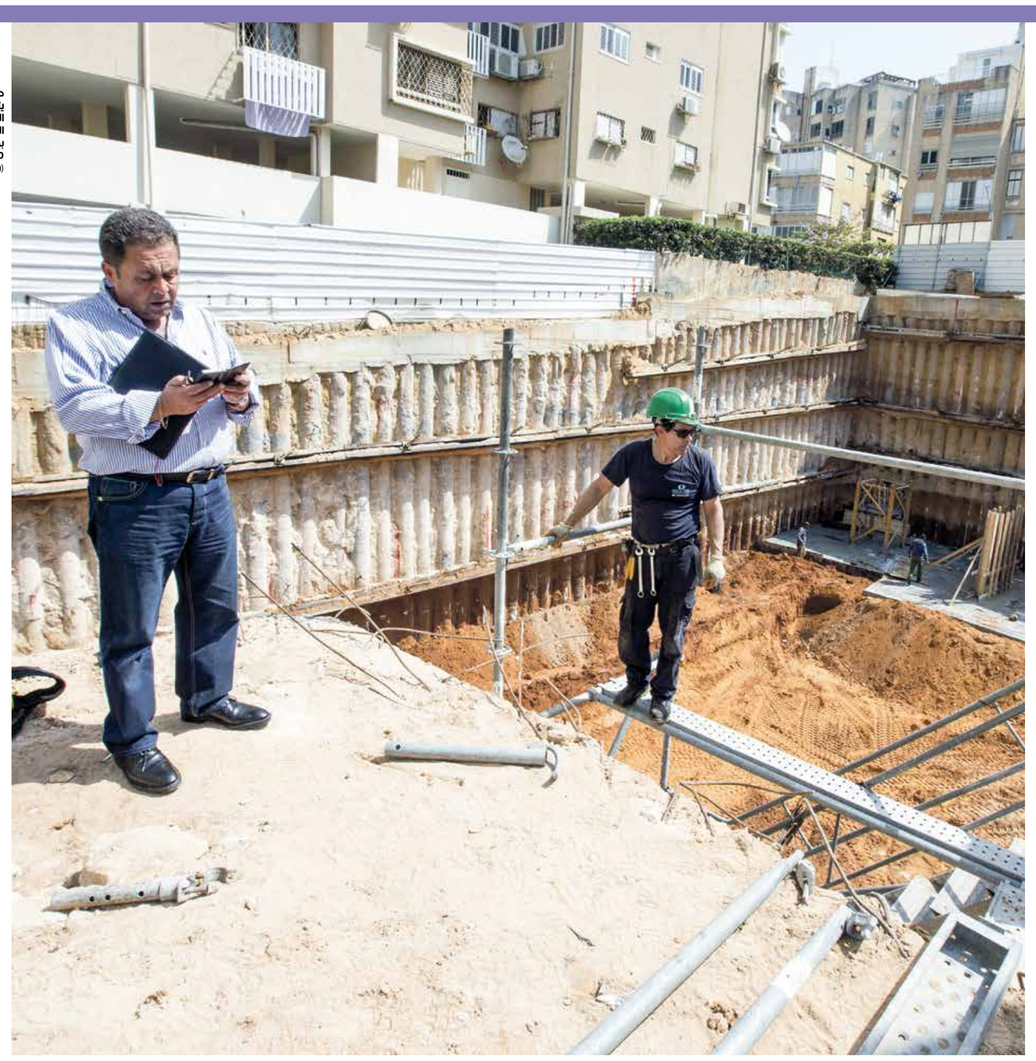

مطور عقاري يتفقد اعمال البناء في احد المشروعات بمدينة نتانيا، 20 مارس 2014 (فرانس برس)

مبيعات العقارات المسجلة في 2023 تعتبر الأسوأ منذ 22 عاماً

ارتفاع أسعار المساكن

دفعت كلف البناء المتزايدة في إسرائيل في أعقاب الحرب، أسعار المساكن إلى الصعود منذ بداية العام الجاري 2024. وأظهرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء المركزي، وفق ما نقل موقع «تايمز اوف اسرائيل»، نهاية الأسبوع الماضي، ارتفاع الأسعار بنسبة 1% في الفترة من يناير/كانون الثاني الى فبراير/شباط الماضيين، بعد ارتفاعها بنسبة 1,1% في الفترة من ديسمبر/كانون الاول 2023 الى الشهر الاول من هذا العام و0,7% في الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني الى ديسمبر/كانون الاول.

عوائد التصدير تدعم الروبل الروسي في مواجهة العقوبات

تواصل روسيا سياستها النقدية التحوطية لمواجهة العقوبات، إذ مددت إلزام كبار المصدرين بيع عوائدهم بالعملة الصعبة، وإبقاء أسعار الفائدة عند مستوياتها المرتفعة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يبدو الاقتصاد الروسي متماسكاً في مواجهة العقوبات الغربية الواسعة، مستفيداً في ذلك من الإجراءات النقدية التحوطية التي اتخذها البنك المركزي، فضلاً عن قوة الاستهلاك المحلي واستقرار صادرات الطاقة، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي تعرضت للعقوبات على رأسها إيران. هيمن حدثان رئيسيان على المشهد الاقتصادي في روسيا في نهاية إبريل/نيسان الجاري، هما تمسّك «المركزي» بالإبقاء على سعر الفائدة الأساسية عند مستوى مرتفع يبلغ 16%، وتمديد إلزام كبار المصدّرين ببيع عوائدهم بالعملة الصعبة لمدة عام آخر. وأعلنت الحكومة الروسية، السبت الماضي، عن تمديد البيع الإلزامي للعملة الصعبة لكبار المصدرين الروس لمدة سنة كاملة، وفق بيان أصدره مجلس الوزراء عبر قناته على «تليغرام»، قائلاً إن «القرار سيسهم في الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة وصمود سوق المال الروسية». وتقررت زيادة المهلة لإيداع العوائد بالعملة الصعبة في الحسابات من 90 يوماً إلى 120 يوماً من تاريخ تسليم السلع والوفاء بالأعمال وتقديم الخدمات بموجب العقود التجارية الخارجية. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي، كان يتعين على المصدرين إيداع ما لا يقل عن 80% من عوائدهم في الحسابات داخل روسيا، وبيع 90% من هذه المبالغ. وكان من المقرر أن ينتهي مفعول الإجراء في 30 إبريل/ نيسان الجاري، لكن القرار الحكومي يمدده حتى 30 إبريل 2025. وفيما يتعلق بسعر الفائدة الأساسية، قلم يبقِ المصرف المركزي الروسي عليه عند مستوى 16% فحسب، بل ألمح أيضاً إلى إمكانية رفعه، وذلك خلافاً للتوقعات السابقة ببدء الخفض التدريجي للفائدة خلال الأشهر المقبلة، وسط تكيف الاقتصاد الروسي مع الفوائد المرتفعة التي لم تعد تؤثر بشكل سلبي على نموه.

إلى ذلك، سجلت أسعار النفط العالمية في النصف الثاني من الشهر الجاري، موجة جديدة من الارتفاع، مقتربة من عتبة 90 دولاراً للبرميل لمزيج برنت الذي يستخدم لتسعير النفط عالمياً، مشكلة بذلك عامل دعم إضافياً لخانة الدولار الروسي.

بموازاة ذلك، يختتم الروبل الروسي الشهر الحالي، بأداء متماسك أمام العملة الأميركية عند مستوى نحو 92 روبل للدولار من دون أن تتحقق التوقعات بتراجعه الفوري بعد إجراء الانتخابات الرئاسية في مارس/آذار الماضي، مع بقاء تساؤلات حول قدرة العملة الروسية على الصمود على المدى المتوسط والبعيد. ويعتبر المحلل المالي مارك غويخمان، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الروبل الروسي حظي منذ بداية العام الجاري بمجموعة من عوامل الدعم، بما فيها ارتفاع أسعار النفط وبيع عوائد الصادرات والإبقاء على الفوائد مرتفعة. يقول غويخمان الذي يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ويشغل عضوية لجنة الخبراء في منصة «أونلاين فوز» التعليمية إن «استقرار الروبل في العام الحالي يعود إلى عدد من العوامل التي من المنتظر أن يستمر مفعولها في الأشهر المقبلة، منها زيادة أسعار النفط من 75 دولاراً إلى نحو 90 دولاراً للبرميل منذ بداية العام، وإلزام المصدرين ببيع عوائدهم بالعملة الأجنبية، فضلاً عن السعر المرتفع للفائدة الأساسية». ومع ذلك، يقر المحلل المالي الروسي بوجود عوامل أخرى قد تؤثر سلباً على أداء الروبل، مشيراً إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بتلقي تحويلات قيمة الصادرات وتراجع حصة العملة الصعبة فيها، ما يؤدي إلى انخفاض عرضها في السوق الداخلية. و«يمكن اعتبار التراجع التدريجي للروبل توجهاً راسخاً، ومن المرجح أن يتخطى الدولار عتبة الـ94 - 95 روبل خلال الأشهر المقبلة، ولا يجوز استبعاد بلوغه عتبة الـ100 روبل النفسية الهامة». من جهتها، حسّنت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية توقعاتها لأداء الاقتصاد الروسي في أعوام 2025-2027، متوقعة أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 2,8% في 2024 مقابل 3,6% العام الماضي. وبالقيمة الاسمية، قد يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 200 تريليون روبل (أكثر من تريليوني دولار) في 2025، وفق وزارة الاقتصاد.

الحكومة تتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي تريليوني دولار

وتعد هذه التوقعات أفضل من تلك التي وضعتها الوزارة ذاتها في الخريف الماضي أثناء إعداد الميزانية الفدرالية، حين توقعت نمواً بنسبة 2,8% و2,3% في عامي 2023 و2024 على التوالي. وأظهرت التوقعات الجديدة أن الطلب الاستهلاكي الداخلي سيكون هو المحرك الرئيسي للنمو خلال العام الجاري، على أن تبلغ نسبة زيادة الأجور الحقيقية (أي الفارق بين نسبة زيادة الرواتب ومعدل التضخم) الروسي بوجود عوامل أخرى قد تؤثر سلباً على أداء الروبل، مشيراً إلى تفاقم الصعوبات المتعلقة بتلقي تحويلات قيمة الصادرات وتراجع حصة العملة الصعبة فيها، ما يؤدي إلى انخفاض عرضها في السوق الداخلية. و«يمكن اعتبار التراجع التدريجي للروبل توجهاً راسخاً، ومن المرجح أن يتخطى الدولار عتبة الـ94 - 95 روبل خلال الأشهر المقبلة، ولا يجوز استبعاد بلوغه عتبة الـ100 روبل النفسية الهامة». من جهتها، حسّنت وزارة التنمية الاقتصادية الروسية توقعاتها لأداء الاقتصاد الروسي في أعوام 2025-2027، متوقعة أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً نسبته 2,8% في 2024 مقابل 3,6% العام الماضي. وبالقيمة الاسمية، قد يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي 200 تريليون روبل (أكثر من تريليوني دولار) في 2025، وفق وزارة الاقتصاد.

وتعد هذه التوقعات أفضل من تلك التي وضعتها الوزارة ذاتها في الخريف الماضي أثناء إعداد الميزانية الفدرالية، حين توقعت نمواً بنسبة 2,8% و2,3% في عامي 2023 و2024 على التوالي. وأظهرت التوقعات الجديدة أن الطلب الاستهلاكي الداخلي سيكون هو المحرك الرئيسي للنمو خلال العام الجاري، على أن تبلغ نسبة زيادة الأجور الحقيقية (أي الفارق بين نسبة زيادة الرواتب ومعدل التضخم) 6,5%. ومع ذلك، توقعت وزارة الاقتصاد تراجعاً تدريجياً لسعر صرف الروبل إلى 94,7 روبل للدولار كمستوى متوسط لعام 2024، ونحو 100 روبل في عام 2025، و101 روبل في عام 2026.

وفي تقرير بعنوان «العالم في دهاليز العقوبات: السياسات الصناعية على مفترق طرق» من إعداد مركز بحوث السياسات الهيكلية التابع للمدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، رأى معدوه أن تجربة الدول الكبرى مثل الصين وإيران في التكيف مع العقوبات قد تكون مفيدة جزئياً لروسيا.

وذكر التقرير الذي أوردت صحيفة «إر بي كا» الروسية مقتطفات منه، الأسبوع الماضي، أن من بين السبل العامة للخروج من مصايد العقوبات، خلق الظروف لاستثمارات أجنبية جديدة وتنويع التجارة الخارجية. ورأى معدو التقرير أن تجربة إيران التي تخضع للعقوبات منذ أكثر من 40 عاماً، قد تكشف أهمية بالنسبة إلى روسيا كونها اقتصاداً كبيراً نسبياً. ووقت فرض العقوبات بعد الثورة الإسلامية في عام 1979، كانت حصة إيران في الاقتصاد العالمي تبلغ 0,9%، بينما كانت حصة روسيا في عام 2021 قبل فرض العقوبات تبلغ 1,9% بما يعادلها بالدولار، أو 3% على أساس تعادل القدرة الشرائية، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

وتعتمد إيران، شأنها في ذلك شأن روسيا، كثيراً على تصدير النفط. واعتبر معدو التقرير أن سياسات السلطات الإيرانية في مجال التكيف مع العقوبات كانت ناجحة إلى حد كبير، إذ إن تراجع الصادرات بعد فرض عقوبات جديدة، كان يليه في كل مرة نمو تعويضي.

وتعتمد إيران، شأنها في ذلك شأن روسيا، كثيراً على تصدير النفط. واعتبر معدو التقرير أن سياسات السلطات الإيرانية في مجال التكيف مع العقوبات كانت ناجحة إلى حد كبير، إذ إن تراجع الصادرات بعد فرض عقوبات جديدة، كان يليه في كل مرة نمو تعويضي.

وكذلك من النتائج الهامة للخضوع للعقوبات، تنويع الاقتصاد الإيراني، بما في ذلك تقليص صادرات الخام من الوقود الأحفوري والحديد الخام خلال عقد مضى، مقابل زيادة إنتاج البلاستيك والمنتجات والمعادن الحديدية وغير الحديدية والزجاج.

وبذلك، فإن العقوبات لها مفعول على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، ولكن هذا التأثير يتراجع على المدى البعيد، إذ تحفز العقوبات تغييرات هيكلية في الدول الخاضعة لها، وليس بالضرورة أن تكون سلبية.

وأقر معدو التقرير بانعدام الإجماع في الأوساط البحثية على كيفية قياس فاعلية العقوبات، إذ يعتبر المحللون السياسيون العقوبات فعالة فقط في حال حققت الأهداف السياسية المعلنة، بينما يقيّمها الاقتصاديون من جهة الخسائر الاقتصادية. وفي تاريخ العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، تم تسجيل أكثر من 1300 حالة فرض عقوبات، لكن أغلبيتها كانت تستهدف اقتصادات فقيرة، فيما باتت روسيا ثاني أكبر اقتصاد بعد الصين خضع لعقوبات واسعة النطاق.

عمالقة أميركا يجنون ثمار التحول النفطي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يجني عمالقة النفط الأميركيون ثمار تحولهم الاستراتيجي نحو تكثيف الإنتاج من حقول الولايات المتحدة وغويانا في أميركا الجنوبية، إذ انتعش إنتاج شركتي شيفرون وإكسون موبيل تحديداً في الربع الأول من العام الجاري، في وقت شهد فيه سعر الخام ارتفاعاً لافتاً لتتضاعف أرباحهما تقريباً مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. أشار تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية إلى أن الشركتين توجهان بالغ اهتمامها إلى اثنين من أهم حقول النفط على هذا الكوكب، ما يبرر الدافع وراء إنفاقهما ما يفوق 100 مليار دولار على صفقتي استحواذ في الوقت الحالي. وتتوقع كل من «إكسون موبيل» و«شيفرون»، اللتين أعلنتا عن أرباحهما، يوم الجمعة الماضي، أن يزيد إنتاجهما من حوض بيرميان، وهي منطقة أميركية تنتج بالفعل كميات من النفط أكثر من العراق، بنسبة 10% خلال العام الجاري.

كما كشفت «إكسون موبيل» أن الإنتاج من مشروعها النفطي الضخم في غويانا شمالي أميركا الجنوبية، على المحيط الأطلسي (مساحتها 215 ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها نحو 800 ألف)، نالت استقلالها عن بريطانيا عام 1966) ارتفع في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 70% مقارنة بنفس الفترة من 2023، وهذا يكفي لتوفير ما يقرب من خُمس نمو الطلب العالمي هذا العام وفقاً لتوقعات وكالة الطاقة الدولية. تتميز غويانا وحوض بيرميان بمستويات طائلة من الإنتاج المتنامي في صناعة واجهت تحديات من أجل إيجاد موارد جديدة منخفضة التكلفة في السنوات الأخيرة. والآن تتنافس «إكسون موبيل» و«شيفرون» لتعزيز مكانتيهما، متفوقتين على أكبر نظيراتهما الأوروبية في هذا الصدد. ومن المقرر أن تصبح «إكسون» أكبر منتج في حوض بيرميان بمجرد أن تنهي استحواذها على شركة بايونير ناتشورال ريسورسز البالغة قيمته 64 مليار دولار، بينما تنفق «شيفرون» 52 مليار دولار على صفقة شراء حصة 30% في شركة «هيس» من منطقة ستابروك الغنية في غويانا.

إنتاج قياسي لـ«إكسون» و«شيفرون» من حقول غويانا وحوض بيرميان

وقال المحلل لدى شركة تريوبت سيكيوريتيز، نيل دينغمان، إن حوض بيرميان وغويانا «يعتبران محركين كبيرين للنمو في الشركتين. هناك بالتأكيد مخاوف بشأن المخزون الأميركي، ونقص في جميع أنحاء العالم بسبب ضعف الاستثمار في الشركات على مدى عدة سنوات حتى الآن».

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كشف تقرير لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية عن انسحاب تكتيكي للعملاقين الأميركيين من أوروبا الغربية وغرب أفريقيا وروسيا، مع التركيز على مناطق أكثر استقراراً وأقرب وسط حالة من عدم اليقين الجيوسياسي. وقال محللون للصحيفة آنذاك، إن عصر شركات النفط الأميركية العملاقة التي تمتلك مجموعة متنوعة من الأصول المنتشرة في جميع أنحاء العالم قد انتهى.

ومن خلال صفقات الاستحواذ التي تجري، ستصبح «إكسون» التي انسحبت من روسيا والكاميرون وتشاد في السنوات الأخيرة، أكبر منتج في حوض بيرميان الواقع في تكساس ونيو مكسيكو. كذلك ستضيف «شيفرون» أصولاً في عدة مناطق للنفط الصخري، بعد التخلص من الأصول في المملكة المتحدة والنرويج في السنوات الأخيرة.

حقل نفط في ولاية داكوتا الشمالية، 6 نوفمبر 2013 (Getty)

رؤية

عن تأخر المشروعات الكبرى في السعودية

احمد ذكر الله

خلال الشهور الماضية طفت على السطح تقارير تتحدث عن تأخر إنجاز بعض المشروعات الكبرى داخل السعودية، منها مشروع «نيوم» العملاق. وبرز التصريح الرسمي الأول عن تأخر تنفيذ بعض المشاريع الكبرى مطلع ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، عندما صرّح وزير المالية محمد الجدعان، بأن المملكة بصدد تأخير بعض المشاريع التي أُطلِقت كجزء من خطة التحول الاقتصادي إلى ما بعد عام 2030، وأن المملكة مضطرة إلى تغيير الجدول الزمني لتحقيق أهداف البرنامج الذي تبلغ قيمته عدة تريليونات من الدولارات، وذلك بعد توقعات وزارته باستمرار عجز الموازنة العامة حتى عام 2026، وذلك في إشارة إلى عجز الإيرادات البترولية المتوقعة عن الوصول إلى نقطة التوازن بين جانبي الموازنة. وبخلاف العوامل المالية، برر الوزير قرار تمديد تلك المشروعات كذلك بمحاولة تجنب الضغوط التضخمية الضخمة واختناقات العرض والحاجة إلى فترة أطول لبناء المصانع وبناء موارد بشرية كافية. وأضاف أنه بعد مراجعة الجدول الزمني للمشاريع، فإن بعضها يمكن تأخيرها لمدة ثلاث سنوات، وبعضها حتى عام 2035، وأخرى أبعد من ذلك، وسيجري ترشيد بعضها.

ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، ستحتاج السعودية إلى سعر نفط يقترب من 86 دولاراً للبرميل لتحقيق التوازن في ميزانيتها، وهو سعر أعلى من متوسط هذا العام، وإذا أضيفت النفقات من قبل الكيانات ذات الصلة بالحكومة، مثل صندوق الثروة السيادية السعودي، فمن المرجح أن يرتفع معدل التوازن إلى 110 دولارات في النصف الثاني من هذا العام.

ولعلّ ذلك يؤكد أن تأخير التنفيذ في المشروعات يرجع في الأساس إلى الضغوط المالية المتصاعدة التي تحملتها موازنة المملكة خلال الفترة الماضية جراء الإنفاق المحموم على تلك المشروعات، التي تحتاج إلى سنوات طوال حتى تبدأ مرحلة جني عوائدها المالية.

خلال الفترة الأخيرة توالت التقارير التي تتحدث عن تعثر المشروعات السعودية الكبرى ورُوِّج لها وفق رؤية 2030، والتي تضم مشروع نيوم، الذي يقع في شمال غرب المملكة على البحر الأحمر، ومشروع البحر الأحمر الذي يغطي مساحة قدرها 28 ألف كيلومتر مربع على الساحل الغربي للمملكة، ومشروع روشن الذي يهدف إلى تطوير أحياء سكنية بمعايير عالية الجودة، ومشروع القدية، وهي العاصمة المستقبلية للترفيه والرياضة والفنون، حيث ستصبح وجهة عالمية فريدة تقدم تجارب مبتكرة وغامرة في مجالات الترفيه والرياضة والفنون، كما تقول الحكومة السعودية، وأخيراً مشروع مدينة الدرعية التي من المستهدف أن تصبح العاصمة الثقافية للمملكة، وتسلط الضوء على أكثر من 300 عام من الثقافة والتاريخ الأصيل. في الحقيقة، لم تنشر دراسات جدوى كافية لتلك المشروعات، وأنفقت مئات الملايين من الدولارات على إعادة رسم الصورة الذهنية للمملكة في ثوبها الترفيهي المستحدث، ولكن عوائد النفط لم تكن كافية لتحقيق الطموحات، وبدأت التقارير تبرز بتوقف بعض المشروعات وتأخير التنفيذ في بعضها الآخر، وقد بدأ ذلك منذ عام 2020 حينما نشرت قناة الجزيرة صوراً فضائية تظهر تعثر الخطط الزمنية لمشروع مدينة «نيوم» الذي يتكون من 12 مدينة حديثة بمقاييس عالمية، والذي كان من المفترض أن تظهر أولى مدنه (ريفيرا) عام 2020، لكنها لم تظهر حتى الآن. وفقاً لوكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأميركية، فإنه بحلول عام 2030، كانت السعودية تأمل أن يكون هناك 1.5 مليون ساكن يعيشون في «ذا لاين»، وهي مدينة مستقبلية تسعى لبنائها بين زوج من ناطحات السحاب المكسوة بالمرايا، لكن المسؤولين الآن يتوقعون أن تستوعب المدينة أقل من 300 ألف ساكن بحلول ذلك الوقت. وكان من المخطط لمشروع «ذا لاين» أن يغطي في النهاية مساحة بطول 170 كيلومتراً على طول الساحل، لكن وفق المعطيات الأخيرة، يتوقع المسؤولون إكمال 2,4 كيلومتر فقط من المشروع بحلول عام 2030، ونتيجة لذلك، بدأ المقاولون بتسريح عدد من العمال الذين يوظفونهم في الموقع. تحت وطأة تمويل المشروعات الكبرى وعدم حدوث قفزة في أسعار البترول إلى الحد الذي يحقق على الأقل توازن الموازنة العامة للدولة، علاوة على عدم تحقيق المستهدف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي كان من المستهدف أن يبلغ 100 مليار دولار في العام الماضي، ومثلها في الأعوام التالية، ولكن الرقم لم يتخطَّ 33 مليار دولار فقط، بالإضافة إلى انخفاض التدفقات النقدية الداخلة إلى الصندوق السيادي السعودي (صندوق الاستثمارات العامة)، الذي يعاني بسبب قلة الأصول العامة التي يمكن تحويلها، وربما يفسر ذلك الاضطرار إلى بيع حصص من العملاق النفطي أرامكو، وكذلك توالي الاقتراض من الخارج عبر طرح سندات دولية.

وقد باع صندوق الاستثمارات العامة بالفعل سندات بقيمة 7 مليارات دولار منذ بداية سنة 2024، وبدأت المملكة بيع السندات منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2016 عندما باعت ما قيمته 17,5 مليار دولار. وأعلن المركز الوطني لإدارة الدين في السعودية في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي انتهاءه من ترتيب قرض دولي مجمّع بلغت قيمته 11 مليار دولار. يأتي ترتيب هذا القرض لفترة تمتد 10 سنوات، وبمشاركة 14 مؤسسة مالية دولية متوزعة في أنحاء العالم من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي ذكرت نشرة آي آر إف العنية بتغطية أسواق رأس المال، أن السعودية تعتزم طرق أبواب أسواق الدين من جديد، من خلال بيع سندات ذات حجم قياسي على 3 شرائح لآجال 6 و10 سنوات و30 سنة، وأضافت أن المملكة حددت أسعاراً استرشادية مبدئية للشرائح الثلاث عند نحو 115 و135 و195 نقطة أساس على الترتيب فوق سندات الخزانة الأميركية. من الواضح أنّ هذا الانزلاق نحو الاقتراض الخارجي المتوالي لأحد أكبر مصدّري النفط في العالم كان نتاجاً لأخطاء، كبيرة في جدوى مشروعات رؤية 2030، وقد أحسنت الإدارة السعودية بإعلانها تخفيض وتيرة التنفيذ والتأجيل لبعض المشروعات، ولكن من المهم بالتوازي مع ذلك تبني رؤية اقتصادية جديدة تدرس بصورة متأنية من خلال بيوت خبرة تتمتع بالمصداقية والشفافية ويراجعها المخلصون من المتخصصين السعوديين قبل إقرارها، وبصفة عامة، وعلى الرغم من توالي تلك القروض، من المؤكد أن اقتصاد المملكة لم ينزلق إلى مرحلة الخطر، فديون المملكة تشكل فقط نحو 26,5% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023 (مقارنة بـ 65% في ألمانيا، و112% في فرنسا)، ولا تزال الموازنة السعودية تتمتع بمساحات واسعة من إمكانية المناورة بخفض النفقات، تدعمها احتمالات متزايدة لأسعار نفط مستقرة على الأقل، وربما متزايدة، في ظل تزايد المخاطر الجيوسياسية حول العالم وزيادة الطلب على الخام الأسود، الأمر الذي يعني باختصار أن مخاطر الديون على المملكة لا تزال في النطاق المحسوب والآمن، لكن من المهم جداً التحسب للقادم.